



من رئيسة الحكومة
إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الإجابة على عدد من الأسئلة الكتابية.
المرجع: مكتوبكم المؤرخ في، 2025/01/14 عدد ص-0000079-3000-26-2025
مكتوبكم المؤرخ في، 2025/01/31 عدد ص-0000324-3000-26-2025

المصاحب: نسخ من إجابات السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية (العدد 03)

تحية طيبة وبعد،

يشرفني موافاتكم صحبة هذا المكتوب بالإجابة عن الأسئلة الكتابية الموائية التي توجه بها السادة النواب الآتي ذكرهم:

1. السيد صابر المصمودي، بخصوص التدخل لتسوية وضعية أرض محل نزاع قضائي بين بلدية صفاقس ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.
2. السيد حسن الجربوعي والسيد صابر المصمودي، بخصوص التسريع في إصدار الأمر المتعلق بالتنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية.
3. السيدة زينة جيب الله، بخصوص إيجاد السبل والآليات القانونية لتسوية وضعية صغار الفلاحين المتسوّغين لأراضي دولية.

فالمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السادة النواب المعنيين.

والسلام

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

بطاقة إجابة حول السؤال الكتابي لنائبة الشعب السيّدة زينة جيب الله

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمّن طلب الإستفسار حول مساعي وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لإيجاد الحلول القانونية لتسوية وضعيّة صغار الفلاحين المتسوّغين لعقّارات دولية فلاحية والذين تعذّر عليهم سداد ما تخلّد بذمتهم من معالم كراء نظرا لوضعياتهم الإجتماعيّة الناتجة عن سنوات الإجاحة المتتالية، أتشرّف بإفادتكم بأنّ الوزارة حريصة بالتنسيق مع الهياكل المعنيّة على متابعة استخلاص معالم كراء العقارات الدولية الفلاحية وغير الفلاحية في إطار تفعيل مخرجات المجلس الوزاري المضيق حول تحسين تعبئة الموارد الذاتية للدولة بعنوان المداخل غير الجبائية وأيضا منشور رئاسة الحكومة عدد 2 بتاريخ 4 جانفي 2025 الصادر لنفس الغرض وذلك بهدف الترفيع من مساهمة المداخل غير الجبائية في تعبئة الموارد الذاتية لميزانية الدولة وتوفير الضمانات الكاملة لاستخلاصها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الحرص على استخلاص معالم التصرف في العقّارات الدولية، لا ينفي سعي الوزارة أيضا لمراعاة عدد من الوضعيّات التي تستوجب إجراءات خاصّة ومن بينها تلك موضوع سؤالكم الكتابي خصوصا كلّما تعلّق الأمر بصغار الفلاحين وحدوث مانع خارج عن إرادتهم حال دون الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية على غرار الجفاف، وللغرض شرعت الوزارة فعليّا في التنسيق مع وزارتي المالية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لإيجاد الحلول الكفيلة بتسوية وضعيّة مستغلي الأراضي الدولية الفلاحية من صغار الفلاحين وغيرهم لا سيّما من خلال جدولة الديون المتخلّدة بذمتهم طبقا لمقتضيات المنشور المشترك عدد 1 لسنة 2020 الصّادر للغرض بين الوزارات المذكورة.

وبالتوازي فإنّ الإجراءات الخاصّة كلّما تعلّقت المسألة بالإجاحة، تستوجب تحديد مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري للمناطق المجاحة وأيضا للمواسم الفلاحية المعنيّة وبالتبعيّة الفلاحون المشمولون بهذه الإجراءات بتمكينهم من شهادة معاينة تسلّم من المندوبيات الجهوية للتنمية

الفلاحية مرجع النظر الترابي والسلام.

